



مجلة جامعة تشرين - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة الخارجية: دراسة الأثر المتبادل في الصين (1991 - 2016)

اسم الكاتب: د. رولا اسماعيل، سماح عاقل

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/index.php/library/6000>

تاريخ الاسترداد: 2026/05/15 17:45 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على

info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام

المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية - ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينصوي المقال تحتها.



Relationship Between International Trade And Foreign Direct Investment: The Cross Impact In China (1991-2016)

Dr. Roula Ismail*
Samah Akel**

(Received 28 / 10 / 2023. Accepted 7 / 2 / 2024)

□ ABSTRACT □

China has sought to attract foreign direct investment flows to take advantage of the accompanying advantages, such as technology transfer, facilitating access to international markets, improving productivity and the competitiveness of local institutions, and China has been able to achieve an advanced level in the field of foreign direct investment, as it is the first developing country that is most attractive to foreign direct investment, and the second globally after the United States of America in 2012.

This paper investigates the relationship between foreign direct investment (FDI) and the foreign trade of China during the period (1994-2016). It firstly encompasses a theoretical discussion of the mutual impact of FDI and foreign trade, and then provides an analytical study of the variables, which included the development of foreign direct investment and the commodity structure of Chinese exports and imports during the studied period.

The study concludes that there is no relationship between (FDI) and foreign trade in China, the results can be explained by the fact that the incoming foreign direct investment into China was mostly directed to non-export sectors.

Key Words: FDI, Foreign Trade, Exports.

Copyright



:Tishreen University journal-Syria, The authors retain the copyright under a CC BY-NC-SA 04

*Professor, Economics & Planning Department, Faculty of Economic, Tishreen University, Lattakia, Syria. roula.kazee.ismail@gmail.com.

**Reasercher, Economics & Planning Department, Faculty of Economic, Tishreen University, Lattakia, Syria. samah.akel@tishreen.edu

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة الخارجية: دراسة الأثر المتبادل في الصين (1991-2016)

الدكتورة رولا اسماعيل*

سماح عاقل**

(تاريخ الإيداع 28 / 10 / 2023. قُبل للنشر في 7 / 2 / 2024)

□ ملخص □

سعت الصين لجذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للاستفادة كم المزايا المرافقة له، كنقل التكنولوجيا، تسهيل الوصول الى الأسواق الدولية، وتحسين الإنتاجية وتنافسية المؤسسات المحلية، ولقد تمكنت الصين من تحقيق مستوى متقدم في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تعتبر الدولة النامية الأولى الأكثر جذباً للاستثمار الأجنبي المباشر، والثانية عالمياً بعد الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2012. قام هذا البحث بدراسة العلاقة المتبادلة بين التجارة الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية في الصين للفترة 1994-2016. يتضمن الجزء الأول من البحث الإطار النظري للأثر المتبادل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية، أما الجزء الثاني يقدم الدراسة التحليلية للمتغيرين، والذي تضمن تطور الاستثمار الأجنبي المباشر والهيكل السلمي للصادرات والواردات الصينية خلال الفترة المدروسة. يخلص البحث إلى عدم وجود علاقة تبادلية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية، يمكن تفسير النتائج بأن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة إلى الصين توجهت معظمها إلى قطاعات غير تصديرية.

الكلمات المفتاحية: عجز الموازنة العامة، النفقات العامة، الدين الحكومي، معدّل النمو الاقتصادي.

حقوق النشر : مجلة جامعة تشرين- سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب الترخيص



CC BY-NC-SA 04

* أستاذ، قسم الاقتصاد والتخطيط، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية. roula.kazee.ismail@gmail.com

** باحثة، قسم الاقتصاد والتخطيط، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية. samah.akeel@tishreen.edu

مقدمة:

تعد التطورات التي شهدتها العالم في العقدين الأخيرين من القرن العشرين والمتمثلة في التوقيع على اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، وما تضمنته من تحرير التجارة الدولية وحرية انتقال رؤوس الأموال الخاصة والاستثمارات الأجنبية من أهم العوامل التي أسهمت في تعميق انتشار ظاهرة العولمة على نطاق واسع، وقد أدت تلك التطورات جميعها إلى زيادة أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الشركات المتعددة الجنسيات وما تقوم به من دور هام في النشاط الاقتصادي العالمي. لذلك فقد استهدفت هذه الدراسة توضيح العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية وبيان اتجاه هذه العلاقة في الاقتصاد الصيني.

مشكلة البحث:

يمكن توضيح مشكلة البحث من خلال السؤال التالي:

- هل العلاقة بين التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر علاقة تبادلية؟

أهمية البحث و أهدافه:

تحظى التجارة الخارجية بأهمية بالغة في اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة، وذلك بسبب الدور الإيجابي الذي تؤديه الصادرات في الميزان التجاري وتوفير النقد الأجنبي اللازم لتمويل الواردات وما يترتب على ذلك من آثار إيجابية على النمو الاقتصادي، ولقد شهد الاستثمار الأجنبي المباشر اهتماماً متزايداً من قبل الدول النامية والمتقدمة، لدورها في زيادة مقدرة الاقتصاد على توليد الدخل وتنويع مصادر الإنتاج ونقل التكنولوجيا. تأتي أهمية هذا البحث في دراسة العلاقة بين التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر، ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي في الصين.

أهداف البحث:

توضيح العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية وبيان اتجاه هذه العلاقة في الاقتصاد الصيني.

الدراسات السابقة:

نالت دراسة العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية أهمية واسعة في الأدبيات الاقتصادية وخاصة التجريبية منها، ولقد أظهرت الدراسات التجريبية نتائج مختلفة حول أثر هذه العلاقة فبعض الدراسات أظهرت وجود آثار ثنائية الاتجاه بين التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر، في حين أن دراسات أخرى أكدت وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تمتد من الاستثمار الأجنبي المباشر باتجاه التجارة الدولية.

ففي دراسة (Chaisrisawatsuk, 2007) والتي بحثت العلاقة المتبادلة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية، باستخدام بيانات 29 دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وبيانات 6 دول آسيوية في الفترة (1980-2004) وذلك باستخدام اختبار Gravity Model ، فإن نتائجها أشارت إلى وجود آثار ثنائية الاتجاه بين التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا يختلف مع دراسة (Sharma and Kaur, 2013) والتي بحثت العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية في الصين والهند في الفترة (1976-2011) استخدام اختبار جرانجر للسببية توصلت الدراسة الى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تمتد من الاستثمار الأجنبي المباشر باتجاه التجارة في الصين، وفي المقابل فإن دراسة (Kiran, 2011) التي بحثت دراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية في تركيا

خلال الفترة (1992-2008)، وذلك باستخدام نموذج VAR، فإن نتائجها أشارت إلى عدم وجود علاقة معنوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية في تركيا.

فرضيات البحث:

يفترض البحث مايلي:

- توجد علاقة تبادلية بين التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر.
- توجد علاقة معنوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات.
- توجد علاقة معنوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والواردات.

منهجية البحث:

تم الاعتماد على الدراسة الوصفية للتعرف على تطور الميزان التجاري في الصين وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما تم استخدام دراسة قياسية لمعرفة العلاقة المتبادلة بين التجارة الخارجية الصينية والاستثمارات الأجنبية الوافدة للفترة (1991-2016) وذلك بالاعتماد على بيانات البنك الدولي وباستخدام برنامج SPSS.

متغيرات البحث:

- نسبة الصادرات الأولية إلى إجمالي الصادرات.
- نسبة الصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات.
- صافي الاستثمار الأجنبي الوافد (من إجمالي الناتج المحلي).

الإطار النظري:

مفهوم الاستثمار الأجنبي:

لقد وردت عدة تعريفات لمنظمات وهيئات دولية لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر نذكر أهمها:

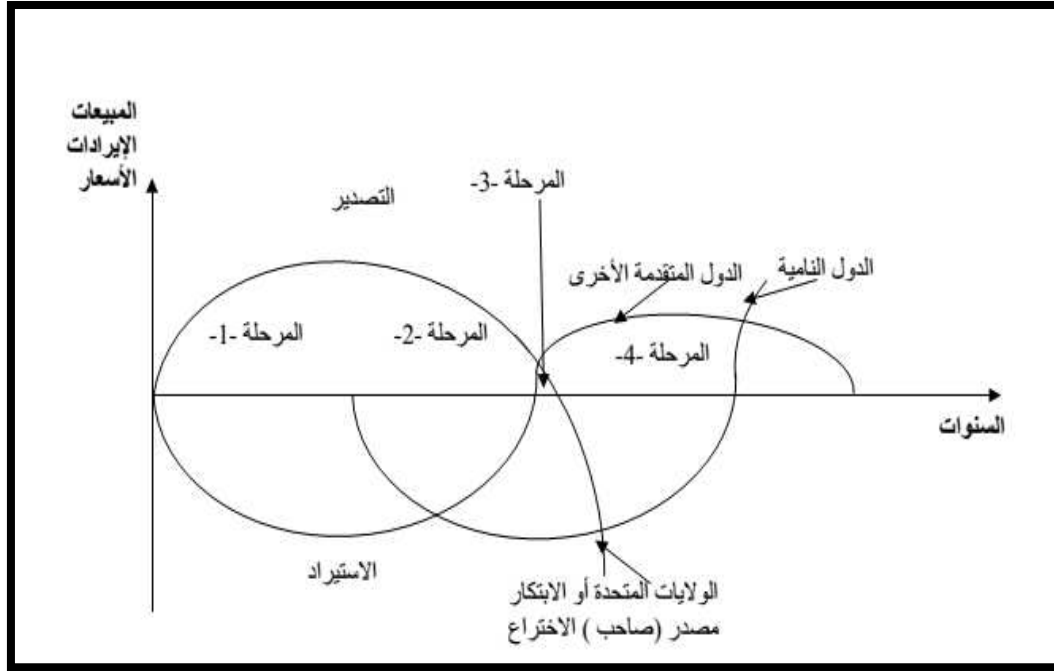
- بحسب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه: " استثمارات تشمل علاقة طويلة الأجل، وتعكس المصلحة الدائمة والمقدرة على التحكم الإداري بين الشركة في القطر الأم (القطر الذي تنتمي إليه الشركة المستثمرة)، وشركة أو وحدة إنتاجية في قطر آخر (القطر المستقبل للاستثمار) ".
- وتعرف الشركة الأم (المستثمر الأجنبي) على أنها " تلك الشركة التي تملك أصولاً في شركة أو وحدة إنتاجية تابعة لقطر آخر غير القطر الأم، وتأخذ الملكية شكل حصة تساوي أو تفوق 10% من الأسهم العادية أو القوة التصويتية في مجلس الإدارة للشركات المحلية أو ما يعادلها للشركات الأخرى "
- ويعرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر أنه " مجموعة من العمليات المختلفة الموجهة للتأثير في السوق وتسيير المؤسسة المتوطنة في دولة مخالفة لدولة المؤسسة الأم " ووضع صندوق النقد معيار امتلاك المستثمر الأجنبي 10% من أسهم رأس مال إحدى المؤسسات حتى يكون الاستثمار استثماراً أجنبياً مباشراً (خضر، ص 10).

العلاقة بين التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر:

1. نظرية دورة حياة المنتج:

وضع هذه النظرية راييموند فرنون Raymond Vernon، سنة 1966، حيث قام بتطوير نموذج دورة حياة المنتج، والذي يعتبر أول تفسير ديناميكي للعلاقة الموجودة بين التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر.

حيث ترى هذه النظرية أن هناك مجموعة من المراحل التي يمر فيها المنتج الدولي منذ طرحه في الأسواق في الدول المتقدمة إلى أن تستطيع الدول النامية إنتاجه وتصديره.



الشكل (1): نموذج دورة حياة المنتج.

المصدر: اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي.

لنفترض أن الولايات المتحدة الأمريكية هي صاحبة الاختراع وبالتالي فإن المنتج سيمر بالمراحل التالية:

المرحلة الأولى: مرحلة المنتج الجديد:

تتميز هذه المرحلة بالإنفاق الكبير وأحياناً تحقيق خسائر مادية، وذلك من أجل تطوير المنتج الجديد في الدولة الأم (التي غالباً تكون دولة متقدمة)، ويكون في هذه المرحلة المنتج موجه بالإجمال للسوق الداخلية.

المرحلة الثانية: مرحلة النمو:

وتشهد هذه المرحلة نمو سريع للمنتج، وتبدأ المنافسة وتتنخفض التكاليف وتبحث الشركة الأم عن فرص للتصدير، وغالباً ما تكون الدول المتقدمة هي المستوردة في هذه المرحلة، وبعض الدول النامية ذات الدخل المرتفع.

المرحلة الثالثة: مرحلة المنتج الناضج:

خلال هذه المرحلة تقوم الشركة بالاستثمار الأجنبي المباشر من أجل حماية سوقها التصديري، ويعود ذلك أيضاً لعدم قدرتها على المنافسة في الخارج بسبب فرض الضرائب على الواردات من قبل الدول الأخرى، ومع مرور الزمن تنتسرب معلومات حول المنتج وتصبح السلعة معروفة وشائعة، ويصبح تقليدها في الدول المتقدمة الأخرى وارد جداً، إلا أن صادرات الدولة الأم تبقى مستقرة بسبب ارتفاع الطلب عليها في الدول النامية.

المرحلة الرابعة: مرحلة الانحدار والتدهور (المنتج النمطي):

تسمى هذه المرحلة بشيوع التكنولوجيا لدى عامة الدول، وتتنخفض صادرات الدولة الأم بسبب زيادة منافسة صادرات الدول المتقدمة الأخرى، مما يدفع الدولة الأم إلى توظيف إنتاجها في الخارج إما من خلال الفروع أو التنازل عن المنتج

عن طريق منح التراخيص وإنتاج السلعة في الدول النامية بسبب انخفاض تكاليف الإنتاج في هذه الدول تبعاً لتوافر نسبة عالية من عناصر الإنتاج، وفي هذه المرحلة فقط يمكن أن نتحدث عن استثمار أجنبي مباشر فعلي في الدول النامية، ويتم بعدها إعادة تصدير السلع إلى سوق الدولة الأم.

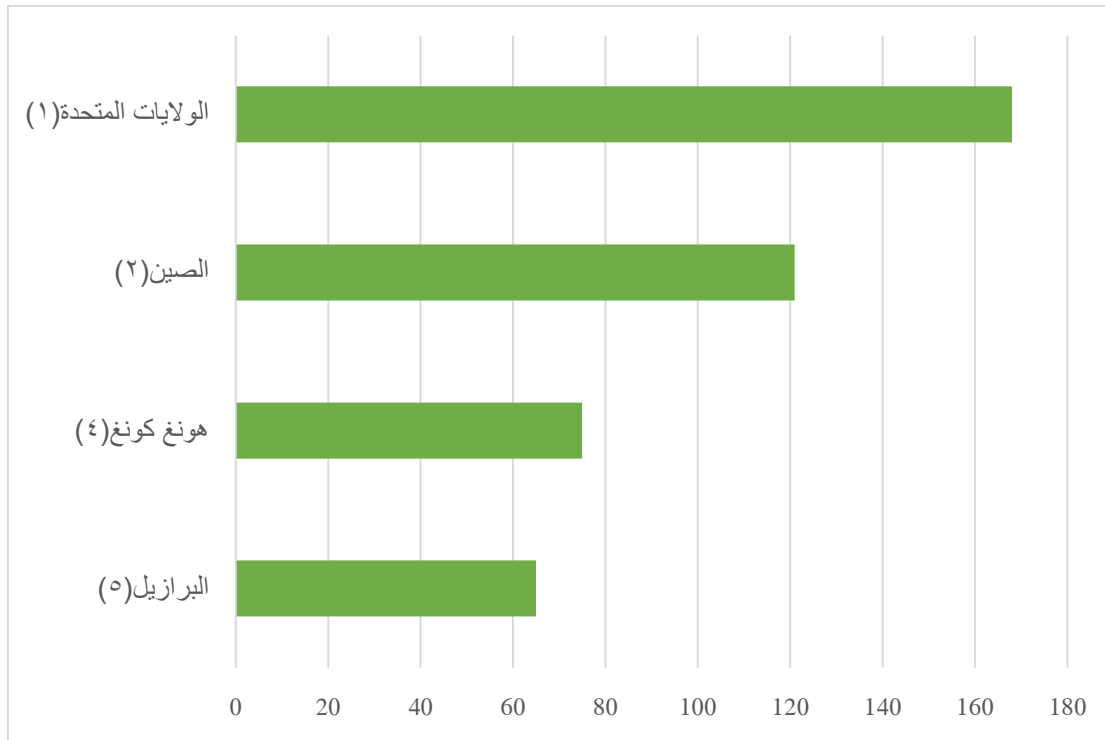
2. نظرية الميزة النسبية للمدرسة اليابانية:

تعود هذه النظرية للاقتصاديين كوجيما وأوزوا، حيث حاولا تفسير الاستثمارات الأجنبية المباشرة استناداً إلى تجربة الشركات اليابانية التي تتمتع بخصائص تنظيمية وتكنولوجية تختلف عن نظيرتها في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، وتدمج هذه النظرية بين النظريات التجارية ونظريات الاستثمار الأجنبي المباشر (رضا، ص32). حيث طوّروا نموذجاً يمزج بين الأدوات الكلية المتمثلة في السياسات التجارية والصناعية للحكومة، والأدوات الجزئية كأصول المعنوية للشركة والتميز التكنولوجي وذلك لتحديد عوامل الميزة النسبية للدولة. بالاعتماد على الدروس المستفادة من التجربة اليابانية، تؤكد هذه المدرسة على أن السوق وحده غير قادر على التكيف مع التطورات والابتكارات التكنولوجية المتزايدة، بل لا بد من التدخل الحكومي لخلق حالة من التكيف الفعال وذلك من خلال السياسات التجارية.

وبرهنت هذه النظرية أن الاستثمارات الأمريكية ما هي إلا بديل للتجارة، أما الاستثمارات اليابانية فهي تشجع في خلق قاعدة تجارية، حيث نجد أن الشركات اليابانية طوّرت من مهاراتها المتخصصة استجابة لبيئة معينة في الدول المضيفة وأن معظم تلك الاستثمارات تتم من قبل مؤسسات صغيرة ومتوسطة وتتركز في البلدان الآسيوية. اعتبر العديد من الاقتصاديين أن تحليل المدرسة اليابانية غير كاف لتفسير ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أكد جون دنينغ أن الاستثمارات اليابانية لم تتركز فقط في الدول الآسيوية، بل تعدت إلى دول أمريكا وأوروبا وحتى أفريقيا، وإن كبرى الشركات اليابانية تستثمر في البيئات العالمية الأكثر ملائمة للإنتاج والتسويق (الطاهر، ص8).

تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين:

سعت الصين لجذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للاستفادة كم المزايا المرافقة له، كنقل التكنولوجيا، تسهيل الوصول إلى الأسواق الدولية، وتحسين الإنتاجية وتنافسية المؤسسات المحلية. ولقد تمكنت الصين من تحقيق مستوى متقدم في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تعتبر الدولة النامية الأولى الأكثر جذباً للاستثمار الأجنبي المباشر، والثانية عالمياً بعد الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2012، حيث قدرت الاستثمارات الأجنبية المباشرة فيها حوالي 121 مليار دولار.



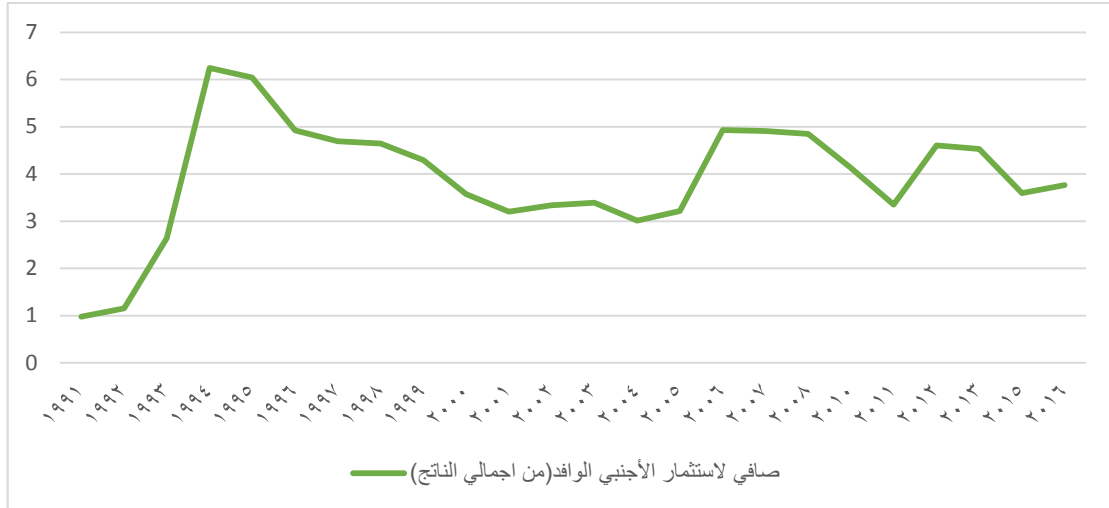
الشكل (2): أكبر 4 اقتصاديات مضيئة 2012 (بمليارات الدولارات)

المصدر: تقرير الاستثمار العالمي، منظمة التجارة والتنمية الدولية unctad 2013

بدأت الصين سياستها لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال المناطق الاقتصادية الخاصة التي تمنح مزايا ضريبية مغرية للمستثمرين الأجانب بالإضافة الى موقعها الجغرافي الاستراتيجي، حيث بدأت الإصلاحات بفتح أربع مناطق تتمتع بنظام جباية خاص لتشجيع الاستثمارات الأجنبية بالإضافة الى توفر اليد العاملة الرخيصة. وفي عام 1984 تم مضاعفة المناطق الى 14 منطقة ساحلية، وأعطيت الأفضلية للاستثمار كثيف رأس المال والتقنية منذ منتصف التسعينات.

إن تعامل الصين مع الاستثمار الأجنبي المباشر جاء على وفق سياسات وإجراءات لتشجيعه من أبرزها:

1. التمسك بمبدأ المساواة والمنفعة المتبادلة وضمن الحقوق والمصالح للطرفين الصيني والأجنبي.
2. الاهتمام بالفعالية الاقتصادية لهذا الاستثمار الضامنة لتسديد الديون وكسب الأرباح المعقولة.
3. إلزام المشروع المشترك (صيني-أجنبي) باستخدام التكنولوجيا المتقدمة وأسلوب الإدارة.
4. تهيئة شروط ممتازة للاستثمار الأجنبي المباشر ومنحه معاملة تفضيلية وأفضلية في الرسوم والضرائب.
5. إعفاء المدخلات المستوردة التي تستخدم في الصادرات من الرسوم الجمركية.
6. تقديم معاملة تفضيلية إضافية للمشاريع ذات الإنتاج التصديري.
7. توفير السوق الداخلية لمنتجات المؤسسات ذات الاستثمارات الأجنبية.
8. اعتماد سياسات مرنة في التشغيل والأجور والأسعار للمشاريع المشتركة.



الشكل (3): صافي الاستثمار الأجنبي الوافد إلى الصين (نسبة من إجمالي الناتج المحلي) للفترة (1991-2016)

المصدر: تقرير الاستثمار العالمي، منظمة التجارة والتنمية الدولية unctad 2017

نلاحظ زيادة نسبة الاستثمار الأجنبي من إجمالي الناتج المحلي ليصل إلى أعلى قيمة له في عام 1996، ونلاحظ في الفترة السابقة لعام 1998 انخفاض في نسبة التدفقات بسبب أزمة النور الاسيوية، أما في عام 2008 فقد كان سبب الهبوط الحاد في نسبة الاستثمار بسبب الأزمة المالية العالمية.

الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر في الصين:

- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر عامل لتوفير رؤوس الأموال الضرورية للنمو الاقتصادي، حيث بلغت حصة الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين رأس المال الثابت في الصين 13% في عام 1998، لتستقر عند نسبة 11%.
- خلق فرص عمل بشكل مباشر أو غير مباشر.
- تغيير الهيكلية الصناعية حيث تنوعت الصادرات كثيفة رأس المال.
- الآثار الإيجابية على الإنتاجية في المقاطعات المستقبلية له (صالح، ص 25).

تطور التجارة الخارجية الصينية:

1. إصلاح التجارة الخارجية في الصين:

- إصلاح التجارة الخارجية في الصين 1978-1983:

 1. بدأت الإصلاحات عام 1978 بدور قوي للدولة في تخطيط التجارة الخارجية وتوفير المواد اللازمة من خلال الاستيراد.
 2. كل أنشطة التجارة محنكرة في 12 شركة فقط والتي كانت مسؤولة عن تطبيق الخطة المركزية للدولة.
 3. جميع المنحصلات من التصدير تحول الى المصرف المركزي بسعر الصرف الرسمي.
 4. تضع الدولة خطة للواردات من خلال تحديد الواردات المراد استيرادها من الغذاء والمواد الأولية الخام والسلع الوسيطة لسد فجوة الطلب المحلية.

- إصلاح التجارة الخارجية في الصين في الفترة 1984-1987:
- اتبعت الحكومة خلال هذه المرحلة ثلاث خطوتين أساسيتين لتحرير التجارة الخارجية:
- اتباع نظام موجه نحو السوق وتنوع التجارة الخارجية.

- إزالة احتكار الشركات التابعة للحكومة لقطاع التجارة الخارجية، وخصوصاً جانب التصدير.
- إصلاح التجارة الخارجية في الصين للفترة 1988-1991:
- تم استحداث سلسلة من السياسات الإصلاحية عام 1988 تضمنت ما يلي:
- إزالة خطط التصدير الإلزامية.
- منح إعانات التصدير من أجل تشجيع التصدير وزيادة حجم الصادرات.
- تخفيض الدعم للسلع المستوردة.
- ساعدت هذه السياسات في زيادة حجم الصادرات وزيادة دخول الشركات الناشطة في قطاع التجارة الخارجية.
- إصلاح التجارة الخارجية في الصين في الفترة 1994 وما بعدها:
- تم في هذه المرحلة اصلاح نظام الصرف وإلغاء نظام الحصص وخفض الرسوم الجمركية والقيود المفروضة على الواردات، مما أدى الى زيادة كبيرة في حجم الصادرات (راتول، ص37).
- 2. آليات تنفيذ استراتيجية تنمية الصادرات الصينية:**
- إن المحور الأساسي في تنفيذ استراتيجية تنمية الصادرات هو سياسة الاستهداف، حيث تم استهداف مناطق جغرافية معينة ورأس المال الأجنبي وقطاعات سلعية معينة لتنمية الصادرات، بدلاً من استهداف كافة المناطق الجغرافية والقطاعات السلعية وذلك لسهولة التنفيذ وفعالية هذه الآليات.
- الاستهداف الجغرافي: حيث تم استهداف مناطق جغرافية تتمتع بالقوانين والتشريعات الاقتصادية الأكثر انفتاحية عن قوانين البلد الأصلي منها: المناطق الحرة، مناطق تجهيز الصادرات، المناطق الصناعية.
- استهداف رأس المال الأجنبي: بدأت الاستثمارات الأجنبية منذ عام 1979، وشجعت الحكومة الصينية رأس المال الأجنبي في الصناعات ذات التكنولوجيا العالية.

الجدول (1): نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي في هيكل الصادرات الصينية

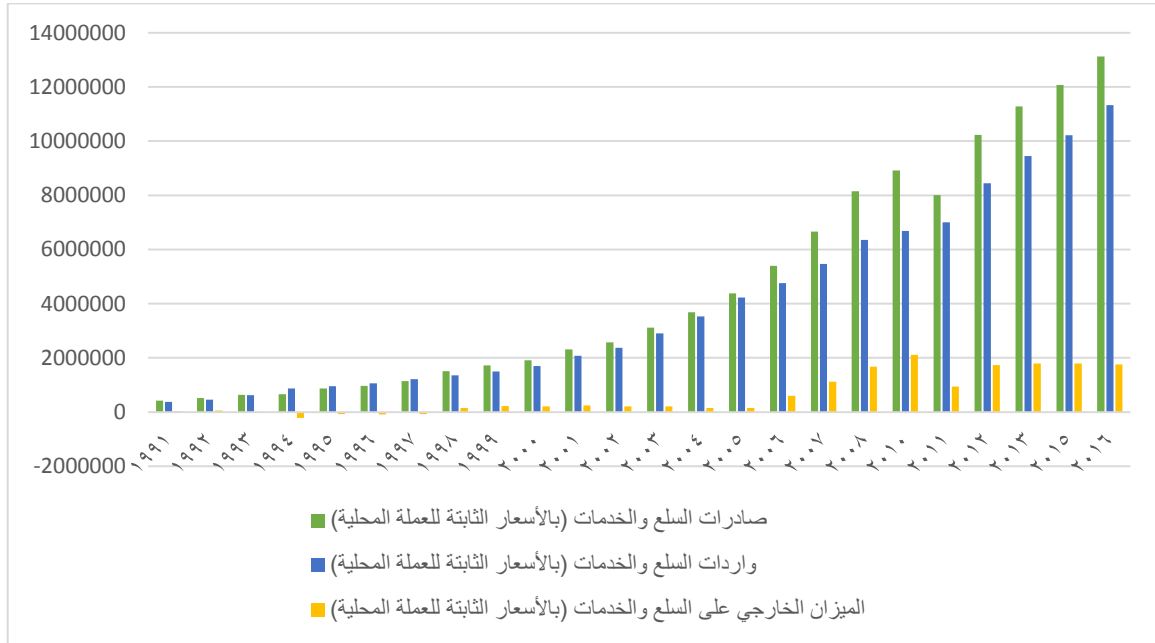
العام	2000	2005	2006
صادرات شركات الاستثمار الأجنبي (مليار دولار)	119	444	564
الصادرات الصينية الاجمالية (مليار دولار)	249	762	969
نسبتها من اجمالي الصادرات الاجمالية%	47.9	58.3	58.2

المصدر: البنك الدولي.

- الاستهداف السلعي: من خلال إقامة شبكات الإنتاج للتصدير المباشر وزيادة الكفاءة الإنتاجية للمصدرين من خلال مجموعة من الآليات أهمها:
- 1. إقامة شبكات الإنتاج للتصدير من خلال ربط الشركات الكبرى العاملة في صناعة معينة بتقديم الدعم لها، واستيراد التكنولوجيا المتقدمة لزيادة القدرة على المنافسة في الأسواق العالمية.
- 2. إعفاء الواردات من السلع الوسيطة من الرسوم الجمركية إذا كانت مخصصة للإنتاج من أجل التصدير.
- 3. يوفر النظام المصرفي قروض لتمويل الصادرات بصورة عملة محلية او نقد أجنبي (راتول، ص41).

3. تطور الميزان التجاري الصيني 1991-2016:

بعد الإصلاحات الاقتصادية التي تم إجرائها وإلغاء الدولة احتكار التجارة الخارجية، نمت التجارة الخارجية بشكل كبير، وشهدت الصادرات خصوصاً نمواً مطرداً مستندةً إلى سعر صرف اليوان المنخفض وانخفاض أجور العمالة الصينية، بالإضافة إلى تسعير الصادرات الصينية بما يتناسب مع القدرات الشرائية لجميع المستهلكين في الأسواق العالمية، مما أدى إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات الصينية.



الشكل (4): تطور الميزان التجاري للصين للفترة 1991-2016

المصدر: البنك الدولي.

نلاحظ أن الصادرات الصينية نمت محققة فائض في الميزان التجاري، وفي عام 1996 نلاحظ زيادة في الواردات بالنسبة للصادرات مما أدى إلى تحقيق عجز في الميزان التجاري، وذلك بسبب الإصلاحات الاقتصادية وإنشاء الهيكل والبنى الاستراتيجية، وما تحتاجه هذه الفترة من واردات وسلع ذات تقنية عالية، وفي عام 1997 بلغت نسبة الفائض من الناتج المحلي الإجمالي حوالي 4.5%، لتتخفض عام 1998 إلى 4% وذلك بسبب الأزمة الآسيوية نتيجة انخفاض طلب الشركاء الآسيويين على الصادرات الصينية، ثم واصل بالارتفاع لتبلغ أعلى نسبة له 8.81% من إجمالي الناتج المحلي عام 2007 وذلك يثبت نجاح سياسة تخفيض قيمة اليوان التي انتهجتها الحكومة الصينية، ثم انخفض الفائض نتيجة الأزمة المالية العالمية لتبلغ نسبته عام 2009 حوالي 4.4% من إجمالي الناتج (Sun, P.9).

4. الهيكل السلعي من الصادرات والواردات الصينية:

1- الهيكل السلعي للصادرات الصينية:

الجدول (2): الهيكل السلعي للصادرات الصينية سنة 2016

السلع	المبلغ	النسبة من المجموع
أغذية	563.1	2.54
تبغ	26.09	0.11
مواد خام غير غذائية	145.63	0.65
وقود	337.86	1.52
منتجات كيميائية	1196.18	5.41
انسجة ومنتجات صناعية	3606.06	16.32
آلات ومعدات	10386.34	47.01
سلع أخرى	5829.79	26.40
المجموع	17469.08	100

Source: china yearbook 2016

يتضح من الجدول أن الآلات والمعدات تشكل أكبر نسبة من الصادرات الصينية بنسبة 47.01%، وفي المرتبة الثالثة تأتي الأنسجة بنسبة 16.32% من إجمالي الصادرات حيث تتمتع الصين بميزة نسبية في صناعة الأنسجة وذلك بسبب انخفاض الأجور في هذا القطاع وضخامة الإنتاج، ويأتي في المرتبة الأخيرة التبغ بنسبة 0.11% من إجمالي الصادرات.

2- الهيكل السلعي للواردات الصينية:

تماشياً مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية وارتفاع مستوى المعيشة في الصين، تزداد متطلبات الصين للمنتجات كثيفة راس المال والتكنولوجيا باستمرار، مما يتيح فرص كثيرة لدخول المنتجات الأجنبية الى السوق الصيني. تسيطر الآلات والمعدات على المرتبة الأولى في الواردات الصينية بنسبة 36.41% من إجمالي الصادرات، وذلك بسبب زيادة الاستثمارات لتحديث البنى التحتية في إطار استكمال الإصلاحات الاقتصادية وتحقيق التوازن بين المدن والارياف، يليها الوقود بنسبة 16،16% إذ تعتبر الصين ثاني أكبر مستهلك للنفط بعد الولايات المتحدة.

الجدول (3): الهيكل السلعي للواردات الصينية سنة 2016

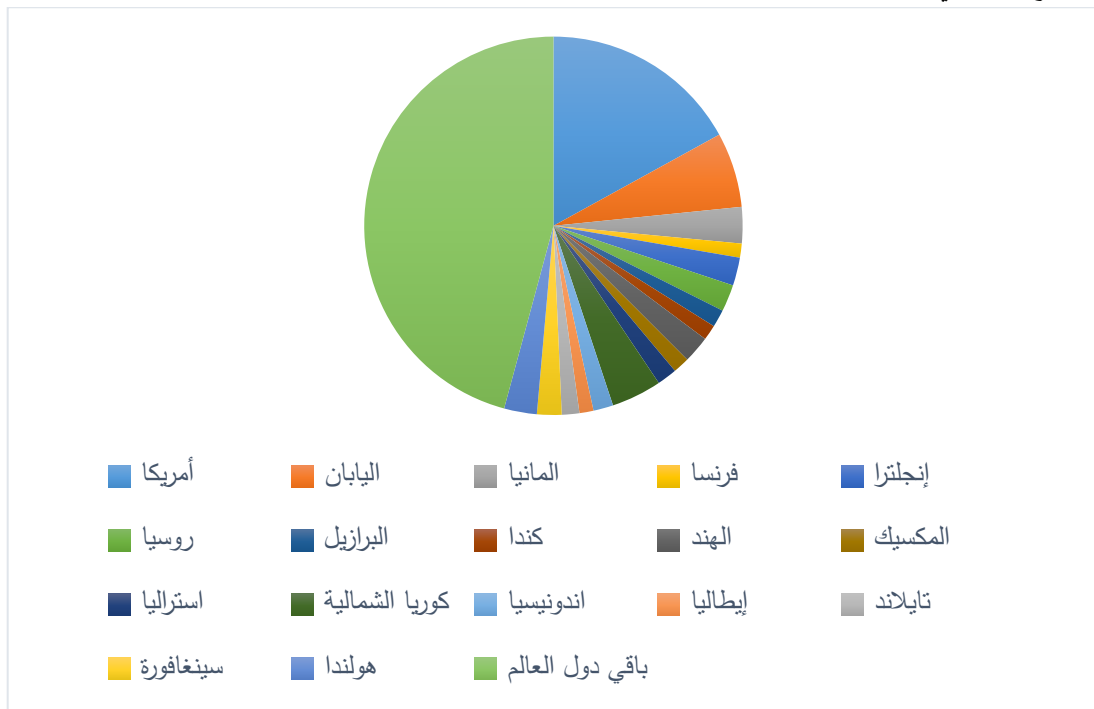
السلع	المبلغ	النسبة من المجموع
أغذية	520.4	2.66
تبغ	45.09	0.23
مواد خام غير غذائية	2863.71	14.68

16.16	3151.60	وقود
9.75	1903.04	منتجات كيميائية
7.58	1478.72	انسجة ومنتجات صناعية
36.41	7101.41	آلات ومعدات
12.49	2435.91	سلع اخرى
100	19499.88	المجموع

Source: china yearbook 2013

5. التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات الصينية:

• التوزيع الجغرافي للصادرات الصينية:

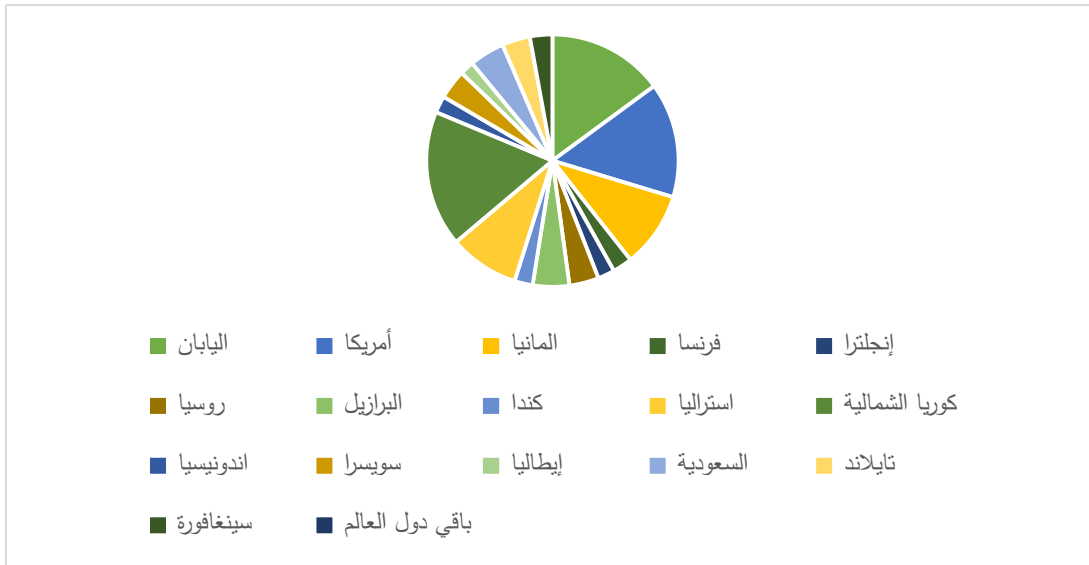


الشكل (5): التوزيع الجغرافي للصادرات عام 2016

Source: world richest countries

تشكل أمريكا السوق الأكبر بالنسبة للصادرات الصينية حيث بلغ نصيب السوق الامريكية من الصادرات الصينية 17%، ويأتي في المرتبة الثانية اليابان حيث بلغت نسبة الصادرات الصينية في اليابان 6.4%.

2- التوزيع الجغرافي للواردات الصينية:



الشكل (6): التوزيع الجغرافي للواردات عام 2016

Source: world richest countries

كانت أكبر واردات الصين من اليابان بنسبة 8.3%، ويأتي في المرتبة الثانية أمريكا بنسبة 8.2% (Burrige and Sinclair, P.1435).

الدراسة القياسية:

▪ أثر الاستثمار الأجنبي على التجارة الخارجية:

المتغير المستقل: صافي الاستثمار الاجنبي الوافد (نسبة من إجمالي الناتج المحلي).

المتغير التابع: التجارة الخارجية (نسبة من إجمالي الناتج المحلي).

Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	Df	Sig.
X	.129	24	.200*	.945	24	.206
Y	.111	24	.200*	.953	24	.315

*. This is a lower bound of the true significance.

a. Lilliefors Significance Correction

بإجراء اختبار الاعتدالية نجد ان المتغيرين يتبعان التوزيع الطبيعي.

لإيجاد العلاقة الخطية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية يتم إجراء اختبار الانحدار البسيط:

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.292 ^a	.085	.043	12.92158752

a. Predictors: (Constant), x

معامل الارتباط هو 0.292 ويبين ضعف العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية، أما معامل التحديد فهو 0.085 وهو يبين مدى جودة النموذج في تمثيل العلاقة بين المتغيرين.

ANOVA^a

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	341.116	1	341.116	2.043	.167 ^b
Residual	3673.283	22	166.967		
Total	4014.399	23			

a. Dependent Variable: y

b. Predictors: (Constant), x

جدول تحليل التباين:

نجد من الجدول ان مستوى دلالة الاختبار هو 0.167 وهو اعلى من مستوى دلالة الفرضية الصفرية، أي ان خط الانحدار لا يلائم البيانات.

• أثر التجارة الخارجية على الاستثمار الأجنبي المباشر:

المتغير المستقل: التجارة الخارجية (نسبة من إجمالي الناتج المحلي).

المتغير التابع: صافي الاستثمار الاجنبي الوافد (نسبة من إجمالي الناتج المحلي)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.292 ^a	.085	.043	1.23916470

a. Predictors: (Constant), x

يتبين من الجدول ضعف معامل الارتباط حيث بلغ 0.292، وذلك يدل على ضعف العلاقة بين المتغيرين، ومعامل

ANOVA^a

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	3.137	1	3.137	2.043	.167 ^b
Residual	33.782	22	1.536		
Total	36.919	23			

a. Dependent Variable: y

b. Predictors: (Constant), x

التحديد هو 0.085 يدل على عدم جودة النموذج في تمثيل البيانات.

مستوى دلالة الاختبار هو 0.167 أي ان خط الانحدار لا يلائم البيانات.

تبين من الدراسة القياسية عدم وجود علاقة تبادلية بين التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر.

▪ أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات الصينية:

المتغير المستقل: صافي الاستثمار الاجنبي الوافد (من إجمالي الناتج المحلي).

المتغير التابع: صادرات السلع والخدمات (% من إجمالي الناتج المحلي).

Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
	Statistic	Df	Sig.	Statistic	Df	Sig.
X	.129	24	.200*	.945	24	.206
Y	.106	24	.200*	.949	24	.255

*. This is a lower bound of the true significance.

a. Lilliefors Significance Correction

من خلال اختبار الاعتدالية نجد أن المتغيرين يتبعان التوزيع الطبيعي.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.267 ^a	.071	.029	7.33280230

a. Predictors: (Constant), x

من الجدول نجد أن معامل الارتباط هو 0.267 يبين ضعف العلاقة بين المتغيرين، وبين معامل التحديد 0.071

ANOVA^a

Model	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	90.784	1	90.784	1.688	.207 ^b
1 Residual	1182.940	22	53.770		
Total	1273.724	23			

a. Dependent Variable: y

b. Predictors: (Constant), x

عدم جودة النموذج في تمثيل البيانات.

مستوى دلالة الاختبار هو 0.207 أي ان خط الانحدار لا يلائم البيانات.

تبين الدراسة عدم وجود أثر للاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات.

• أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الواردات:

المتغير المستقل: صافي الاستثمار الاجنبي الوافد (من إجمالي الناتج المحلي).

المتغير التابع: واردات السلع والخدمات (% من إجمالي الناتج المحلي).

Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
	Statistic	Df	Sig.	Statistic	df	Sig.
X	.129	24	.200*	.945	24	.206
Y	.096	24	.200*	.960	24	.430

*. This is a lower bound of the true significance.

a. Lilliefors Significance Correction

من خلال اختبار الاعتدالية نجد أن المتغيرين يتبعان التوزيع الطبيعي.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.317 ^a	.100	.060	5.70579805

a. Predictors: (Constant), x

من الجدول نجد أن معامل الارتباط هو 0.317 يبين ضعف العلاقة بين المتغيرين، ويبين معامل التحديد 0.1 عدم جودة النموذج في تمثيل البيانات.

ANOVA^a

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	79.946	1	79.946	2.456	.131 ^b
Residual	716.235	22	32.556		
Total	796.181	23			

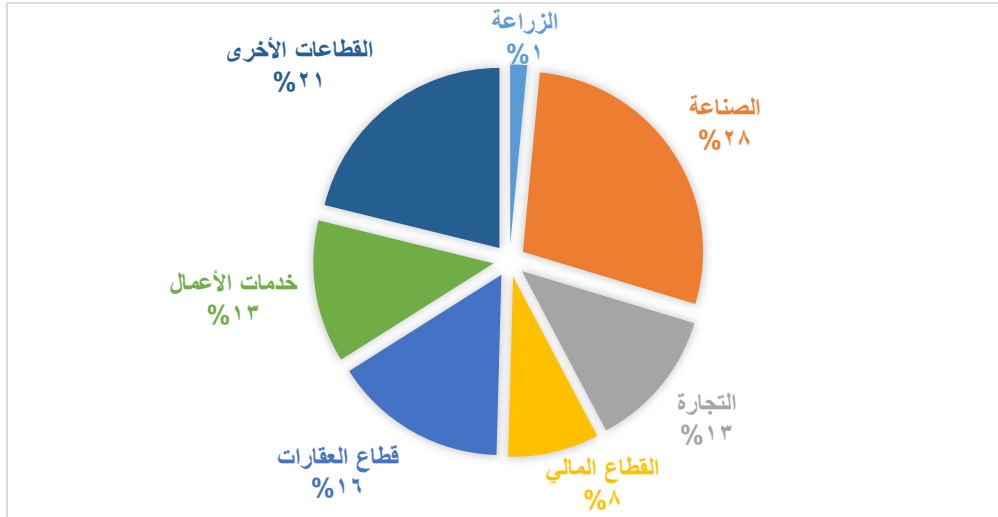
a. Dependent Variable: y

b. Predictors: (Constant), x

مستوى دلالة الاختبار هو 0.131 أي ان خط الانحدار لا يلائم البيانات. تبين الدراسة عدم وجود أثر للاستثمار الأجنبي المباشر على الواردات.

النتائج و المناقشة:

1. عدم وجود علاقة تبادلية بين التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر في الصين.
 2. عدم وجود أثر للاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات الصينية.
 3. عدم وجود أثر للاستثمار الأجنبي المباشر على الواردات الصينية.
- يمكن تفسير النتائج بأن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة إلى الصين توجهت معظمها إلى قطاعات غير تصديرية، حيث توزعت الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية حسب النسب التالية: 16% لقطاع العقارات، 13% لقطاع خدمات الأعمال، 13% لقطاع التجارة، 8% للقطاع المالي، 21% للقطاعات الأخرى، ولم يشكل قطاع الصناعة سوى 28%، يوضح الشكل التالي توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر على القطاعات الاقتصادية عام 2016.



الشكل (7): توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاعات الاقتصادية في الصين لعام 2016

Source: China Statistical Yearbook

References:

- KHUDER, H. *Foreign Direct Investment Definitions and Cases*, Arab Planning Institute, Development Bridge Series, NO (57). 2004. 1-24.
- ABDUL ALSLAM, A. *Business Economics and International Investment*. ALEXANDRIA (Journal of Economics, Business, & Entrepreneurship), Vol (1), No (2). 2016, 1-47.
- REDA, A. *International economic relations between theory and practice*. Modern Library for Printing and Publishing. Egypt, 2007. 32.
- ALTAHER, H. *Foreign Direct Investment and Economic Growth*, ALEXANDRIA (Journal of Economics, Business, & Entrepreneurship), Vol (2), No (2). 2017, 7-50.
- SALEH, A. *The Role of Foreign Direct Investment in the Economic Development of Developing Countries with Special Reference to the Chinese Experience*, Journal of Baghdad College of Economic sciences University, Vol (XXXV), No (44). 2013, 1-30.
- RATUL, M. *An Analytical Study of US-Chinese Trade Relations in Light of the Currency War*. The journal of Algerian legal and political sciences, Vol (12), No (2). 2011, 23-50.
- SUN, H. *Impact of FDI on the foreign trade of China*. Journal of the Asia Pacific Economy, Vol (4), No (2). 2007, 32-70.
- BURRIDGE, X AND SINCLAIR, P. *Relationships between economic growth, foreign direct investment and trade: evidence from China*. Applied Economics. Vol (34), No (11).2010, 1433-1440.

